

## أهداف متنوعة: تكثيف الحراك الأوروبي في ليبيا

عبد اللطيف حجازي<sup>١</sup>

٢١ ابريل ٢٠١٦

شهدت ليبيا بالفترة الأخيرة زيارات مكثفة من وزراء خارجية وسفراء عدد من الدول الأوروبية، التقوا خلالها برئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وأعضاءه بمقر إقامتهم بقاعدة "أبو ستة" البحرية في العاصمة الليبية طرابلس، حيث قام وزير الخارجية الإيطالي "باولو جنتيلوني" في ١٢ أبريل ٢٠١٦ بأول زيارة لمسؤول غربي إلى العاصمة طرابلس بعد أكثر من عام ونصف من المقاطعة، كما قام سفراء كل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا بزيارة إلى العاصمة الليبية طرابلس في ١٤ أبريل، وهي الأولى لهم منذ إغلاق سفاراتهم في عام ٢٠١٤، فضلاً عن زيارة وزير خارجية فرنسا وألمانيا في ١٦ أبريل، ووزير خارجية بريطانيا في ١٨ أبريل.

وتزامنت هذه الزيارات مع عقد وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ووزراء دفاعه اجتماعاً في ١٨ أبريل لمناقشة الأزمة الليبية وسبل دعم حكومة الوفاق، شارك فيه رئيس حكومة الوفاق الليبية "فائز السراج" عبر الفيديو، والذي ناشد خلال مداخلة دول الاتحاد بتقديم المساعدة في مكافحة مهربي البشر ومحاربة تنظيم داعش وإعادة بناء الدولة الليبية.

### **تعهدات بالدعم**

أسفرت التحركات الأوروبية المكثفة في ليبيا عن عدة نتائج كان أبرزها تقديم الدول الأوروبية تعهدات لتقديم المساعدة والدعم على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

### المجال الاقتصادي

قرر الاتحاد الأوروبي الإفراج عن ٣ مليون و ٨٠٠ ألف يورو كمساعدات إنسانية مباشرة لليبيا و ٥ مليون يورو كتسهيلات لبسط الاستقرار، كما أعلن الاتحاد عن إعداد برامج مساعدات تصل

<sup>١</sup> باحث متخصص في الشؤون الإقليمية والعربية بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

قيمتها إلى ٤٠ مليون يورو، في حين تعهد وزراء خارجية ودفاع الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية بقيمة ١٠٠ مليون يورو إلى ليبيا.

وتعهدت إيطاليا بتنظيم زيارة لوزير الصحة والمواصلات في حكومة الوفاق الوطني إلى إيطاليا، لتنشيط مشروع الطريق السريع في ليبيا وفتح الأجواء الليبية وخطوط الطيران بين ليبيا وإيطاليا. كما تعهدت بريطانيا بتقديم دعماً مالياً لحكومة الوفاق بقيمة ١٠ ملايين جنيه إسترليني لحكومة الوفاق منها ١,٤ مليون جنيه إسترليني لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب والجريمة المنظمة، و١,٨ مليون جنيه إسترليني لدعم عمليات مكافحة الإرهاب.

### المجال العسكري

أعلن وزراء الخارجية والدفاع لدول الاتحاد الأوروبي استعدادهم لتقديم الدعم الأمني لحكومة الوفاق من خلال تقديم المشورة وبناء القدرات في مجالات الشرطة ومكافحة الإرهاب وإدارة الحدود والهجرة غير الشرعية وبناء القدرات لخفر السواحل الليبي.

كما تعهدت كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا بتقديم الدعم العسكري والأمني لقوات الشرطة والقوات العسكرية الموالية لحكومة الوفاق لإعداد قوات عسكرية قادرة على مواجهة تنظيم داعش وبسط الأمن، حال طلب حكومة الوفاق ذلك.

في حين أعلنت بريطانيا استعدادها لإرسال قوات إلى ليبيا للمساعدة في قتال تنظيم "داعش"، وذلك دون الحاجة لموافقة البرلمان البريطاني، لأن مهمة القوات البريطانية ستكون مقتصرة على مهام تدريبية وليست قتالية، بخلاف الأمر في سوريا والعراق.

### المجال السياسي

أكد اجتماع وزراء الخارجية والدفاع لدول الاتحاد الأوروبي على أن حكومة الوفاق الوطني هي الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا داعيين كافة دول المنطقة المعنية بحث الأطراف الليبية على دعم حكومة الوفاق الوطني وجميع المؤسسات الأخرى المدرجة في الاتفاق السياسي الليبي.

وتعهد الاتحاد ايضاً بمراجعة العقوبات الأوروبية المفروضة على المعرقلين لحكومة الوفاق الوطني في إشارة إلى رئيس المؤتمر الوطني العام نوري بوسهمين، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ورئيس حكومة الإنقاذ الوطني خليفة الغويل، وأنه سيقوم بفرض عقوبات إضافية إذا لزم الأمر ضد الأفراد الذين يهددون السلام والأمن والاستقرار في ليبيا، أو الذين يعملون على تقويض عملية الانتقال السياسي.

## الأهداف الأوروبية

تستهدف التحركات الأوروبية المكثفة في ليبيا تحقيق عدد من الأهداف التي تتعلق بالأمن الأوروبي من خلال توفير الدعم السياسي والدولي اللازم لحكومة الوفاق الوطني في مواجهة الأطراف الليبية الراضة لها، والضغط باتجاه انتقال حكومة الوفاق الوطني لممارسة عملها من المقرات الوزارية بالعاصمة طرابلس. فضلاً عن تقديم الدعم العسكري اللازم لحكومة الوفاق والجماعات العسكرية الموالية لها من أجل قتال تنظيم داعش الذي بات يشكل تهديداً جدياً لأمن أوروبا عقب سيطرته على مدينة سرت الساحلية التي تبعد حوالي ٢٠٠ كيلومتر عن الساحل الجنوبي لإيطاليا ومهاجمته لحقول النفط، وتخوف الدول الأوروبية من تحول ليبيا لمنطقة نفوذ جديدة لتنظيم داعش تشكل نقطة انطلاق لاستهداف المصالح الأوروبية في أفريقيا.

كما تسعى الدول الأوروبية من خلال ذلك لمواجهة عمليات الهجرة غير الشرعية التي تنطلق من الشواطئ الليبية باتجاه أوروبا، من خلال التنسيق مع حكومة الوفاق الوطني وصياغة برنامج موحد بين الجانب الأوروبي وحكومة الوفاق لمواجهة الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن الحصول على موافقتها لتوسيع المهمة العسكرية الأوروبية بالبحر المتوسط (صوفيا) لتشمل المياه الإقليمية الليبية.

## مستقبل الدور الأوروبي

في إطار ما سبق، من المتوقع أن تتحرك الدول الأوروبية لتكثيف دورها في ليبيا في المستقبل القريب، من خلال اتجاه الدول الأوروبية خلال الفترة المقبلة لزيادة دعمها السياسي لحكومة

الوفاق الوطني بإعادة فتح بعض سفارتها بالعاصمة طرابلس، بما يمكنها من تقديم المساعدات الاقتصادية والأمنية لليبيا.

ويُتوقع أن يقتصر الدعم العسكري والأمني الأوروبي لحكومة الوفاق الليبية على إرسال قوات خاصة ذات أعداد محدودة لتقديم الدعم الفني وتدريب مجموعات ليبية مرتبطة بحكومة الوفاق فضلاً عن تقديم الأسلحة لتلك المجموعات، للقيام بمهمة التصدي لتنظيم داعش، مع إمكانية مساندة تلك المجموعات بضربات جوية أوروبية، مع استبعاد التدخل بقوات عسكرية برية أوروبية، منعاً لإثارة غضب المجتمع الليبي.

وتسعى دول الاتحاد الأوروبي للضغط على حكومة الوفاق للسماح لها بتوسيع عملياتها العسكرية البحرية بالبحر المتوسط (صوفيا) لمواجهة الهجرة غير الشرعية لتشمل المياه الإقليمية الليبية، بما يوفر الغطاء القانوني لتلك العمليات، وبما يمكنها من تدمير قوارب المهربين قبل انطلاقها أو استخدامها في عمليات الهجرة غير الشرعية، حيث أن مناشدة السراج لدول الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم إلى ليبيا غير كافية بل أن الأمر يستلزم توجيه طلب رسمي من حكومة الوفاق.